ترسيخ قيم المواطنة كعامل لإشراك المواطن الجزائري في عملية التنمية

Consolidating the values of citizenship as a factor to involve the Algerian citizen in the development process.

محمد ريابي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

m.riabi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/09/14 تاريخ القبول: 2021/12/01 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *إن إحداث التنمية تكمن في الاعتماد على الرابط الحسي للمواطن اتجاه وطنه كمحركا لها، مع ضرورة صهر الولاءات التقليدية خاصة القبلية منها والجهوية في بوتقة واحدة تصب في خدمة الصالح العام، ومن جهة مغايرة لا يمكن للمواطنة أن تتفاعل مع التنمية بوجود الفقر والأمراض والجهل واللامساواة، فحين تتأتى مطالب الفرد وحاجاته الضرورية، تصبح باستطاعة الدولة صقل قدرات رأس مالها البشري والاستفادة من خبراته وكفاءته عن طريق إشراكه في صنع القرارات السياسية والاجتماعية بواسطة جل الطرق المتاحة. وفي غضون ذلك أصبح الطرح التقليدي للأمن لا يتناسب مع مختلف الوضعيات في الجزائر، والتي يكون فيها الإنسان مركز التحليل، وبالتالي ضرورة توظيف المدخل الإنساني لتجسيد الغايات المحددة.*

الكلمات المفتاحية: *المواطنة، الديمقراطية، المشاركة السياسية، الأمن الإنساني، التنمية.*

Abstract:

The effect of development lies in relying on the sensory bond of the citizen towards his homeland as an engine factor and empowerment for it. With the need to fuse traditional loyalties, especially tribal and regional ones, into one crucible that serves the public in the right way, and on the other hand, citizenship cannot interact with development poverty, disease, ignorance and inequality exist. When the individual's demands and necessary needs are fulfilled, the government will be able to refine the capabilities and skills of its human capital and benefit from its expertise, performance and competence by involving it in political and social decisions by using most of the available methods and ways, in which the human being is the center of analysis, and therefore the necessity of employing the human approach to embody the specific goals.

key words: *Citizenship, democracy, political participation, human security, development.*

- **مقدّمة:**

تمثل المواطنة تلك الرابطة الحسية والشعورية، التي يصبح الفرد من خلالها يتنفس الشعور بالانتماء للوطن، الذي يقطن فيه، فيدافع عنه وعن أراضيه ويعمل على تنميته، مع احترامه للتشريع الذي يقنن وينظم الحقوق والواجبات.

وعلى هذا الأساس، طُرِحت فكرة المواطن المحلي ودوره في التأثير على صنع القرارات المتعلقة بالمحيط الذي يعيش فيه بمنطق تشاركي لا إقصائي أو تهميشي.

وفي ذات الشأن فإن التكلم عن المواطن المحلي يقود للحديث عن الديمقراطية التشاركية التي تؤكد على إشراك جميع فعاليات المجتمع المدني المحلي في العملية التنموية، من مرحلة التخطيط والتنفيذ إلى الرقابة على الإنجازات.

والمتتبع للواقع المعاش في الجزائر، يظهر له جليا تلك الهوة الموجودة والتناقض الصارخ بين الترسانة القانونية للديمقراطية التشاركية وبين ما يجب تطبيقه في الميدان.

ناهيك عن اعتماد الجزائر على الديمقراطية التمثيلية في تسيير الشأن العام، والتي أثبت فشلها في إحداث تنمية حقيقية وفعلية، لذا وجب الاستعانة بنموذج يقلل من احتكار الدولة لسلطة إصدار جميع القرارات، مع إشراك المواطن في تدبير الشؤون العمومية المحلية بتوفير الآليات اللازمة لتحقيق ذلك، ولن يتأتى المراد إلا بتهيئة الإطار الذي يمكن الشخص من إدراك ما له من حقوق وما عليه من واجبات اتجاه بيئته ووطنه، ويحصل هذا بعد تعليم وتثقيف المواطن وخلق الوعي السياسي لديه فالتنمية تقوم أساسا على تفجير القدرات الفردية والمكبوتات الداخلية للبشر، من خلال قاعدة الاستثمار في الإنسان.

أما عن أسباب ودوافع اختيار الموضوع: وذلك من أجل تنوير صانع القرار في الدولة والمهتمين بالشأن العام بضرورة تفعيل الأمن الإنساني لأهميته العملية. التذكير بالإجراءات الراعية للديمقراطية التشاركية قصد نقلها من التنظير إلى التطبيق. بالإضافة إلى تقييم الاحتياجات الفعلية للتنمية في الجزائر.

حيث تتلخص **مشكلة الدراسة** في الكشف عن أبعاد المواطنة في الجزائر بين شقي الحق والواجب من جهة وبين الحس الوطني أو الانتماء والاقتناع من جهة أخرى، وكل هذا من خلال الوقوف على دور المواطنة في التأسيس للديمقراطية التشاركية الحقيقية، ومن ثم إظهار كيفيات إشراك المواطن في بناء المجتمع وتنميته عن طريق المجالس الشعبية الوطنية أو المحلية أو مختلف أطياف المجتمع المدني أو بمبادرة لوحده دون أي وسيط.

من هنا نطرح **الإشكالية التالية:**

- فيما تكمن الأطر الكفيلة لضمان ممارسة الفرد لمواطنته في دعم التنمية من منظور الأمن الإنساني؟

ولعل دراسة الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بطبيعتها تتميز بأنها ظواهر معقدة ومركبة، يستوجب استخدام **مناهج** أكثر مرونة وفعالية لفهمها على غرار ما يوفره مدخل الأمن الإنساني، والذي فرض نفسه بعد التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية والمحلية على حد سواء واستفحال مشاكل أخرى كانتشار الأوبئة الفتاكة مثل جائحة كورونا والهجرة غير الشرعية والفقر والبطالة، حيث عجز الطرح التقليدي للأمن عن تحقيق الغرض المطلوب، المتمثل في البحث عن مسببات الأمور وإيجاد الحلول للعوائق والتي محورها الإنسان. إذن تحقيق التنمية في الجزائر مرهون بإحقاق إنسانية المواطن ثم اقتناعه التلقائي بمسؤولياته ووعيه بضرورة المساهمة في بناء محيطه ثم تجسيد ذلك بالعمل ميدانيا.

وتتمثل **فرضية الدراسة** في ما يلي:

كلما أرسى النظام السياسي الميكانيزمات الفعلية للديمقراطية التشاركية، كلما زادت مساهمة الفرد في تنمية مجتمعه وزيادة الثروة ومن ثم القضاء على الفقر.

وتتمثل **أهداف الدراسة** فيما يلي:

1- كشف طبيعة السند المفاهيمي للاقتراب من مفهوم المواطن الفاعل في المجتمع.
2- إبراز العلاقة الموجود بين المواطنة والديمقراطية التشاركية في الجزائر.
3- دراسة أهمية الديمقراطية التشاركية في إرساء قواعد التنمية في الجزائر.
4- ذكر أهداف الاهتمام بإنسانية الفرد واعتباره أهم محاور العملية التنموية في الجزائر.

ولقد تم تقسيم الدراسة من خلال التطرق إلى **المحاور التالية**:

المحور الأول: المواطنة كمركز قانوني وكقيمة معنوية (الجزائر).
المحور الثاني: المواطنة أساس الديمقراطية التشاركية (الجزائر).
المحور الثالث: الديمقراطية التشاركية أساس التنمية (الجزائر).

1. المواطنة كمركز قانوني وكقيمة معنوية (الجزائر)

لعل من مظاهر المواطنة القائمة على المشاركة في الحياة العامة، المؤسسة على تلك العلاقة الإلزامية بين الفرد والدولة، حيث تفرض عليه بموجبها القيام بواجباته اتجاهها ومن أهمها الانتماء والولاء والدفاع عنها، مقابل أن تضمن الدولة له حقوقه في توفير الخدمات الضرورية المختلفة كالصحة والتعليم والحماية (إسماعيل، 2014، الصفحات 546-562). والجدير بالملاحظة أن المواطن، لكي يمارس واجباته باقتناع، يجب على الدولة ومؤسساتها أولا أن توفر له شروط الصحة والسلامة وتوفير التربية والتعليم لأبنائه والحماية بشتى أنواعها (التأمين، حماية شخصه، ممتلكاته...إلى غير ذلك).

1.1 مفهوم المواطنة.

يشـــير مصـــطلح المواطنـة إلى الانتمـاء والاعتزاز والولاء إلى الوطن، وقـد خلـت المعـاجم من لفظ المواطنة، ويذهب الكثير منها إلى لفظ الوطن، فـالوطن هو الأرض والإنســـان والزمن، وهذه هي المكونات والعناصـر الأولية للحضـارة، ومن هنا فإن الوطن هو في الحقيقة الوجود الحضـاري للإنسـان عبر التاريخ ومن لا وطن له لا وجود له، ولهذا اعتبرت المجتمعات القديمة التي لا تســتقر في مكان واحد، البدو الرحل مجتمعات غير حضرية، نظرا لعدم ارتباطها بأوطان محددة تُعرَف بها (الكيالي، 2008، صفحة 24).

ومن منظور نفسي: فإن المواطنة هي الشـعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السـياسـية، التي هي مصـدر إشـباع للحاجات الأسـاسـية وحماية الذات من الأخطار المصـيرية المحدقة، وبذلك فالمواطنة تشـير إلى العلاقة مع الأرض والبلد (محمد البهجي و المصري، 2013، صفحة 09).

ويقول " **نبيه نسـرين عبد الحميد**" في معرض حديثه بأن الفرق بين المواطنة والوطنية، يتضـح من خلال أن صـفة الوطنية أكثر عمقا من صـفة المواطنة، أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسـب صـفة المواطنة بمجرد انتسـابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسـب صـفة الوطنية، إلا بالعمل والفعل لصـــالح هذه الجماعة أو الدولة وتصـــبح المصـــلحة العامة لديه أهم من مصـــلحته الخاصـــة(حديد و بوعموشة، 2019، الصفحات 14-28).

وفي نفس السـياق فـالمواطنـة لا تعني مجرد الولاء والانتمـاء للوطن، بقـدر مـا هي ترجمـة لأفعـال وممارســات فعلية على أرض الواقع، والتي تظهر بالمشــاركة في الحياة العامة، وهذا ما يســمى بالمواطنة الفعالة أي الإيجابية، ويتأتى ذلك عن طريق تعليم الطفل منذ صــغره وتربيته داخل الأســرة أو في إطار التعليم داخل المدارس على حب الوطن والدفاع عنه والعمل على تنميته وتطويره وخدمته.

2.1 المواطن كيان سياسي وقانوني.

ويمثل المواطن في حد ذاته كيان قانوني وكيان سياسي:

باعتبار أن المواطنة في أبسط معانيها هي رابطة قانونية وسياسية، تحدد بموجبها العلاقة بين الدولة وجميع الأفراد القاطنين على أراضيها، فالدولة تمنح حقوقا وتلزم مواطنيها بأداء واجباتهم.

أ/ **المواطن ككيان قانوني**: أي وصف الجانب الممارساتي للأفراد، الذي ينظمه القانون (على مستوى الفرد بأفراد آخرين) أو على مستوى علاقته بالدولة وهي العلاقة الذي تلعب فيه الدساتير والتشريعات، دورها لتحقيق هذا التوازن (بمعنى الإخلال بالمسؤوليات يترتب عليه العقوبات) (محمد البهجي و المصري، 2013، صفحة 30).

ويعني كذلك **تحقيق المساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة أو تمييز أمام حكم القانون**.

ويعرف **برهان غليون** المواطنة بأنها: نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون (شريف، 2012، صفحة 30).

ب/ **المواطن ككيان سياسي**:

أي أن المواطن أساس العملية الديمقراطية، فالدولة المدنية تقوم على أساس الإرادة الشعبية والشعب ما هو إلا جموع المواطنين، يختارون من يحكمهم (محمد البهجي و المصري، 2013، صفحة 31).

ويعني كذلك مكانة المواطن ضمن العملية السياسية، وفسح المجال له للمشاركة في التأثير على عملية صنع القرارات السياسية، من حق الانتخاب، اختيار ممثلين في المجالس التشريعية، الحق في تكوين الأحزاب السياسية وإنشاء النقابات والجمعيات.

ولكي تتحقق المواطنة في أكمل أوجهها يجب خلق توازن منطقي بين المصلحة العامة، التي تمثلها الدولة المدنية والمصلحة الخاصة التي يمثلها حقوق الفرد بصفته مواطن، فالمواطنة هي رمانة هذا التوازن (محمد البهجي و المصري، 2013، صفحة 33). ولتدليل الكلام أكثر، **أنظر المخطط التوضيحي المبين أدنى المقال لأسس المواطنة.**

شكل رقم 01: مخطط يبين حقوق المواطنة وواجباتها

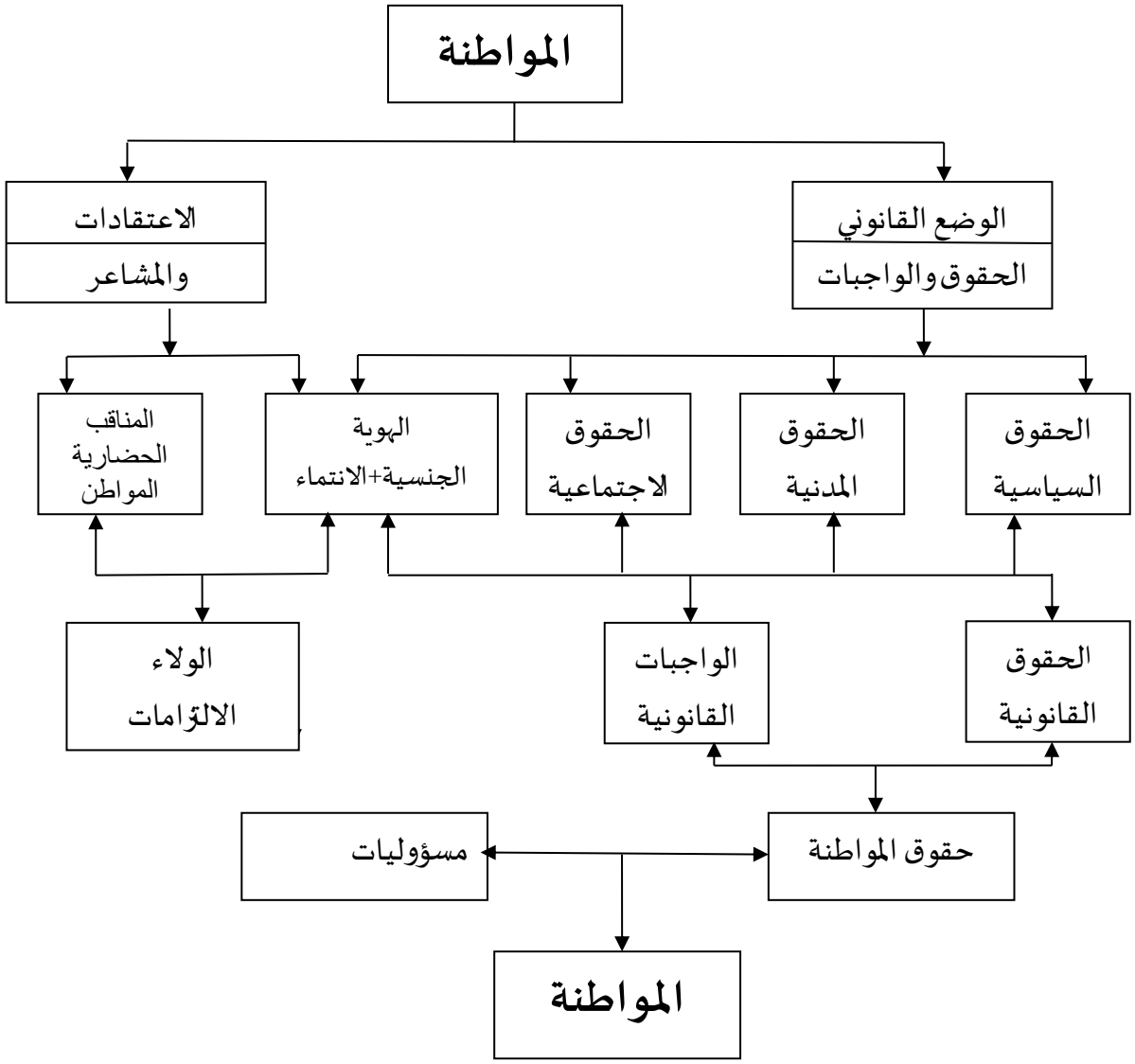

المصدر: ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2012، ص.95.

2. المواطنة أساس الديمقراطية التشاركية (الجزائر).

تنتج المواطنة عدة قيم، والتي تعكس أدوارها على أرض الواقع من خلال صور الشعور بالهوية والانتماء والمشاركة السياسية...الخ، ويعرف **عبد الحليم الزيات** قيم المشاركة السياسية " على أنها عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم، مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما باشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية (زمزم، 2015، صفحة 53).

وتظهر كذلك مشاركة المواطن، في تلك الممارسات العملية في الانتخابات أو الحوار والتعبير الحر المشاركة مع رؤساء البلديات بإيصال الانشغالات والاقتراحات البناءة...الخ.

1.2 الجانب المفاهيمي للديمقراطية التشاركية.

الديمقراطية التشاركية مزيج بين عدة مصطلحات متداخلة فيما بينها، على نحو الديمقراطية المشاركة السياسية والتشارك والشراكة، وهو مفهوم جديد أضيف إلى مصاف العلوم الاجتماعية ويهدف إلى إيجاد آليات لمشاركة المواطن في تسيير الإدارة بمنطق تساهمي وجواري وتشاركي، بغية تحقيق التنمية.

يعرفها الباحث المغربي **يحي البوافي** " عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه، وتمس حياته اليومية عبر توسط ترسانة من الإجراءات العملية توسط ترسانة من الإجراءات العملية " (بوجلال، 2014-2015، صفحة 41).

حينئذ يقتضي أسلوب الديمقراطية التشاركية، إشراك المواطن في صنع واتخاذ القرارات خاصة خارج اللحظات الانتخابية هذا من جهة، وفي الجانب الآخر حين يقدم النظام السياسي على تفعيل مقاربة الحكم التشاركي القائمة على توزيع الأدوار والوظائف والصلاحيات على المواطن باعتباره فاعل جديد وشريك فعال في تحديد الأهداف وتحقيقها.

الديمقراطية التشاركية هي عملية صنع القرار الجماعي، الذي يجمع بين عناصر من الكل المباشرة وغير المباشرة (Aragones, 2008, pp. 56-72). حيث تكون المساهمة في رسم السياسات بين الدولة وأطراف أخرى كالمواطن والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنقابات والقطاع الخاص...الخ.

ولا بد من التأكيد على أنه، لا توجد تنمية تشاركية بدون مجتمع مدني، على حد قول **برهان غليون** " لا يمكن للمجتمع المدني أن ينموا في تربة لا توجد فيها ديمقراطية وإذا نبت فإنه يعيش اصطناعيا " وعلى شاكلة هذه المقولة فإن الديمقراطية هي التي توفر الرواق المناسب للمشاركة الحقيقية في التنمية، ولا يكون ذلك إلا بدفع المواطنين للولوج ضمن الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وبالأخص التي لها علاقة بحياتهم ومعيشتهم.

وعلاوة على ذلك، فإن القطاع الخاص له دور مهم في إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية عندما يقدم أصحاب المال والأعمال، القيام على سبيل المثال بتعبيد الطرقات وبناء الجسور وفتح القنوات لصالح المواطن ومساعدة البلديات، وبالتالي تتشكل مقاربة الديمقراطية التشاركية نتيجة لشراكة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن طريق تعزيز مشاركة المواطنين ودفعهم للمشاركة في الشؤون الداخلية في منطقتهم، عندئذ ينشأ الحكم الراشد القائم على الثلاثية المذكورة آنفا.

وفي مقابل ذلك، هناك عدة **طرق لإرساء الديمقراطية التشاركية** على المستوى المحلي:

1- **الاستفتاء الشعبي المحلي**: ويقصد إشراك المواطنين المحليين في القضايا المتعلقة بهم، وذلك بعد الإدلاء بأصواتهم بالموافقة أو الرفض أو التعديل وتقديم المقترحات، وهذا الإجراء صعب التطبيق وهو مكلف جدا، نظرا للعدد الكبير من المصوتين (بن حدة، 2017، الصفحات 297-282).

2- **المبادرة الشعبية**: وهذا النموذج مطبق في سويسرا، وهو آلية من آليات الديمقراطية التشاركية، تسمح لأي مواطن باقتراح مبادرات محلية.

3- **تقديم العرائض**: حيث باستطاعة أي مواطن تقديم عريضة إلى السلطة المؤهلة قانونا، قصد إلغاء أو اقتراح قانون أو تعديله، وقد كان قديما في النظام الملكي البريطاني (غيتاوي و نجدا، 2018، الصفحات 79-65).

4- **الميزانية التشاركية**: وهي آلية لمشاركة المواطنين في تقدير النفقات الضرورية اللازمة وتحديد حجم الستثمارات المحلية، يتم بموجب هذه الصيغة السماح للمواطنين أو البعض منهم بتتبع مسار إعداد الميزانية المحلية.

وفي نفس السياق تقوم الميزانية التشاركية على إشراك المواطن أو المجتمع المدني في مراقبة القرارات المتعلقة بموارد الميزانية وذلك وفق مبادئ معينة: منطقة جغرافية محددة، تكون على شكل توزيع المعلومات والمقترحات المالية من أجل اختيار القرارات المناسبة وانتخاب المندوبين وكذلك التمكين من حضور المداولات العامة وإمكانية التفاوض، مراقبة مواقع المشاريع والاستثمارات مع ضرورة تقديم تقرير مفصل عن مآل صرف الأموال في نهاية كل سنة.

- ولكن لا يفوت أن ننوه، بوجود **موانع للمشاركة الوطنية** ومن بينها:- داء العنصرية السلالية - داء التمييز العنصري

- داء الطائفية، داء الايدولوجيا المتعدية، داء الاستبداد ، داء النزاعات المناطقية و الجهوية.

2.2 المواطنة كدافع لإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

تعد المواطنة وسيلة لإرساء الديمقراطية وبناء الثقافة التشاركية للمواطن، في حين قيام ثقافة الديمقراطية تكون على أساس رابطة المواطنة، والتي تسهم في الحياة السياسية وتعمل على تحويل المواطن من خاضع إلى مواطن فعال، مساهم، مساعد في الحياة المجتمعية.

وبالتالي فإن المواطنة ثقافة تقوم على قيم وأخلاق المواطنة، وذلك بغرس هذه القيم في عقول ومشاعر الشباب، وذلك بالعمل على مشاركتهم في الحياة السياسية السلمية وعدم لجوئهم إلى استخدام أساليب العنف المختلفة في التعبير عن أفكارهم وآرائهم (زمزم، 2015، صفحة 57).

الديمقراطية التشاركية في الجزائر، أخذت منحنى مميز بعد دستور 1989، وذلك بعد فتح الباب أمام التعددية الحزبية والخروج عن سطوة الحزب الواحد، وفي التعديل الدستوري 2008 تم ترقية الحقوق السياسية للمرأة بزيادة حظوظها في التمثيل ضمن المجالس المنتخبة، وقد عرف دستور 2016 دسترة حقوق ممارسة النشاطات السياسية على غرار المعارضة والعمل الحزبي، أما محطة 2020 فقد كرس من خلالها حرية التظاهر السلمي ولكن هذه الممارسة قننت بترخيص مع ترقية وتشجيع عمل المجتمع المدني ذات النفع العام وكفالة حرية التعبير والصحافة...الخ.

وعلاوة على ذلك فإن الجزائر، لجأت إلى توسيع إطار المشاركة السياسية وتعميق مبادئ الديمقراطية، من خلال عمليات الإصلاح السياسي الممنهجة، وذلك بفتح المجال لإنشاء الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والانضمام إلى النقابات العمالية، وعلى هذا الأساس فإن منظور الأمن الإنساني يفرض توفير مفتاحين لضمان حركية ونشاط المواطن:

01- آلية الحماية: حماية الفرد من كافة المخاطر، التي قد تعترضه.

02- آلية التمكين: أي تعزيز قدرات الفرد وتشجيعه لتفجير طاقاته في المساهمة في صنع القرارات خاصة المحلية منها، مع إتاحة المعلومات الكافية له بكل شفافية وكذا توفير قدر من التعليم له.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فقد شمل قانون البلدية 10/11وكذا قانون الولاية 07/12 ضرورة إعلام المواطن بالقرارات المتخذة من قبل المجالس البلدية والولائية، التزاما بمبدأ علنية الجلسات وهي في نفس الوقت صورة واضحة لمشاركة المواطن ولو بطريقة غير مباشرة، و وهو نوع من الرقابة الشعبية الممارسة على أعمال تلك المجالس، وكذلك حق المواطن في حضور الجلسات.

وتقوم السلطة المعنية لإرساء هذا الإجراء بـ:

- إعلام المواطنين بتاريخ الجلسات.
- إعلام المواطنين بجدول أعمال الجلسات.

ومن ثم إطلاع المواطنين بمستخرجات مداولات المجالس الشعبية المحلية والقرارات البلدية مع تقديم عرض سنوي لنشاطات المجلس الشعبي البلدي أمام المواطنين.

وتتحقق الديمقراطية التشاركية، بممارسة المواطن لحقه في الاستشارة العمومية كآلية لمشاركة المواطنين في سير المجالس الشعبية المحلية، خاصة في مشاريع التهيئة والتنمية بمختلف أنواعها، كما باستطاعة الدولة تطبيق مدخل الأمن الإنساني، والتحول من مركزية الدولة إلى مركزية الفرد- الإنسان، بمناسبة استشارة السلطة للمواطن في قضايا هامة في الجزائر، على غرار مآل محلات الرئيس المهملة

وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية مربحة وموفرة لمناصب الشغل، وإحصاء احتياجات الأحياء والمداشر أو ما يعرف بمناطق الظل، فيما يتعلق بربطها بقنوات الصرف الصحي والغاز الطبيعي وإنشاء مرافق اجتماعية.

ولقد فتحت الدولة المجال للمواطنين، في تقديم طلباتهم بإجراء التحقيقات العمومية في مجال حماية البيئة في الجزائر، كما نص القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير في المادة 15 على" وجوب استشارة الجمعيات المحلية للمستعملين والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي" (القانون رقم 29-90، 1990).

وفي سياق متصل، فإن الديمقراطية التشاركية في الجزائر، هي" شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي المبنية على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ وصنع القرار السياسي، أي حين استدعاء السكان لتقديم استشارات كبرى، تهم مشاريع محلية تعنيهم بشكل مباشر وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك" (حمدي، 2014-2015، الصفحات 39-40)، أي أن الطرح التشاركي يفرض على السلطة التعامل مع المواطن بجدية وتحقيق إنسانيته بتركه يعبر عن آرائه بكل حرية وإيصال مشاكله بكل شفافية وإتاحة المعلومات له بكل انسيابية وبالتالي تتأسس لدية الأفكار التطوعية والمبادراتية والفعل التشاركي في صنع القرارات.

إذن لابد من النظام السياسي الجزائري، من تعبيد الطريق أمام المواطنين، وذلك بالسماح لهم بالمشاركة في صنع القرارات المحلية أو الوطنية عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات أو بصفة غير مباشرة بواسطة جمعيات وهيئات المجتمع المدني.

3. الديمقراطية التشاركية أساس التنمية (الجزائر).

إن مفهوم التنمية لا يقتصر على الشق الاقتصادي فقط، بل يتعدى إلى حقول معرفية أخرى كالتنمية الثقافية التي تعني رفع ثقافة الفرد في المجتمع وتطوير معارفه وترقيتها وتنمية اجتماعية، والتي تهدف إلى تعزيز التفاعلات المجتمعية بين الإنسان ومحيطه وكذا الفرد والجماعة، المؤسسات الأخرى، المنظمات والجمعيات، يتعدى إلى التنمية البشرية التي تعنى ببناء الإنسان بعد إشباع الحاجات المادية واللامادية وتوفير الظروف المجتمعية التي تحقق رغبات المجتمع وطموحات المستقبلية.

1.3 الجانب المفاهيمي للتنمية المواطنة.

ويمكن **تعريف التنمية** على أنها "العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن " (جمال رضا و علي محمود، 2009، صفحة 21). وبالتالي فهي دمج كل المبادرات الفردية مع نسق الدولة، لتحقيق أهداف تتمثل أساسا في تنمية البيئة التي تعيش فيها الساكنة.

وتعبر التنمية عن "سلسلة من التغييرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغيير أسلوب الحياة، وهي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي لمجتمع ما، ويترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال، وبنفس الوقت استخدامه بأقصى درجة من الكفاية"(الحسين، 2010). حيث أن زيادة رأس المال في المجتمع، سيؤدي حتما إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

كما أكد **سمير عبده** بأهمية التنمية في المجتمع باعتبارها "عملية شاملة هدفها وصانعها الإنسان، وبالتالي فهي ليس مجرد تحسن كمي أو كيفي في الأشياء، بمعنى زيادة الناتج القومي أو تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد، وإنما تغيير كيفي في المجتمع، ويعني الارتقاء دوما بالمجتمع والفرد إلى مستوى أعلى من الرفاه والحرية والقدرة على التجديد" (عبده، 1980، صفحة 11).

ولتحقيق المشاركة الفعلية للمواطنين في التنمية بمختلف عملياتها من تخطيط وتنظيم وتنفيذ، يجب الاعتماد على مجموعة من الأسس:

- ✓ توفير فرص متكافئة للجميع دون تفرقة وتمييز.
- ✓ إرساء الشفافية.
- ✓ فسح المجال للأفراد لمساعدة الحكومة في أداء مهامه.

ويقصد بتنمية المجتمع هو تغيير الذهنيات والسلوكات والعلاقات المرضية إلى أفعال إيجابية. كما تنشأ ثقافة المشاركة السياسية، بناءا على أسس المواطنة الفعالة، التي تدفع الفرد للقيام بالمبادرات الخيرية والتطوعية لخدمة المجتمع، وهذا نابع أيضا من الوعي السياسي بالقضايا المجتمعية، هذا ما يساهم في مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بدءا بالانتخابات والمظاهرات وجميع أنواع الاحتجاجات أو بواسطة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

وقد ركز الفكر العالمي الحديث على إدراج مفهوم التنمية البشرية في التنمية باعتبارها " عملية تمكين الإنسان أن يحقق إنسانيته في طبيعته المركبة بيولوجيا واقتصاديا وثقافيا وروحيا وإبداعيا" إذن عملية تتميز بتوفير المناخ المناسب لعيش المواطن حياة كريمة و في ظل مستوى معيشي لائق (هازل و جوردن، 2011، صفحة 09).

2.3 إحقاق إنسانية المواطن كمؤهل للتنمية.

مما لاشك فيه، أن توظيف المورد البشري ضروري لإحداث التنمية محليا ووطنيا، وهذا ما ينطبق على حالة الجزائر، ويتأتى ذلك بتحرير الفرد ومن ثم تحرير المجتمع لتسهيل مشاركته قصد تنمية محيطه، لأن الشعب هو الثروة الحقيقية لأية أمة، وأن الهدف الأساسي للتنمية، هو صنع البيئة الملائمة، لكي يتمتعوا بحياة كريمة (العيسوي، 2001، صفحة 35).

وتأسيسا لذلك، فإن من أوليات السياسة الإنمائية في الجزائر وفق منطق الأمن الإنساني: تنمية رأس مالها البشري بنشر التعليم على نطاق واسع، خاصة في المناطق البدوية والنائية مع الاستفادة من البحوث العلمية وإدخال التكنولوجيا في ذلك، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، القضاء على الفقر المدقع خاصة في المناطق الريفية، توفير فرص العمل اللائقة وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحفيز المواطن على الاستثمار المحلي.

وهذا ما أكده **Schultz** في سنة 1988 حين أعطى تحليلا شاملا للعلاقة الموجودة ما بين الاستثمارات في رأس المال البشري والدخل، وتبين تمرينات محاسبة النمو،أن ارتفاع مستويات التعليم، يفسر ارتفاع مستويات الإنتاج (البنك الدولي، 2008، صفحة 126). أي تنفق دينارا على التعليم بالضرورة تنتظر العائد الاقتصادي منه.

❖ وتوجد عدة **قنوات للشراكة بين المواطن والدولة** لتحقيق التنمية المحلية:

وتتضمن التنمية المحلية عدة ركائز لقيامها، وإذا أريد ملائمتها على حالة الجزائر، يجب الالتزام بهذه الأسس (البدري و وآخرون، 2017):

أ/- تتحقق الدولة التنموية في الجزائر، بعد تحويل دور الدولة من منطلق مركزي إلى مبدأ توجيه السوق فقط، لكن مع مراقبة هذه العملية، مع محاولة مرافقة القطاع الخاص من طرف الدولة بخصوص التخطيط وبعض التدخلات الحكومية لتقويم الاعوجاج إن حدث.

ب/- حشد المدخرات المحلية لتمويل المشاريع المحلية واستغلال المورد البشري: ويقصد بها استخدام المدخرات الوطنية في التنمية، أو مدخرات المواطن في إحداث التنمية وذلك بتمويل مشاريع استثمارية لفائدة الشباب البطال أو إنشاء معامل ومصانع اقتصادية بأيدي عمالية محلية.

ج/- تتحقق الديمقراطية التشاركية والعدالة الاجتماعية، وذلك بمشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمستشفيات والمدارس وغيرها من الهيئات العامة.

د/- بعد توفير الإمكانيات الضرورية للنمو في الاقتصاد الوطني، سيتم حتما جذب الاستثمار الأجنبي محليا.

ه/- التعاون بين دول الجنوب واستغلال الفرص للاستفادة من العلاقات مع الأفارقة في مجال المقايضة التجارية بالسلع.

وقد لجأت الدولة الجزائرية إلى تجربة بخصوص الديمقراطية التشاركية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تحت مسمى **مشروع كابدال**، والذي مس 10 بلديات جزائرية من مختلف ربوع الوطن، كنموذج يسعى صانعوا القرار من خلاله إلى تعميم هذا المشروع على باقي بلديات الوطن لتحقيق التنمية المحلية.

وبصرف النظر عن المساهمة الضئيلة من طرف هيئات المجتمع المدني والمواطن في الجزائر على حد سواء في التنمية المحلية والوطنية، إلا أن هناك بعض المساعدات ومد يد العون للسلطات خاصة في

المناسبات وحالات الأمراض والأوبئة، على غرار ما قامت به أكاديمية المجتمع المدني الجزائري في مواجهة فيروس كورونا تحقيقا لمبادئ العمل التشاركي بين الدولة والمجتمع المدني، حيث قامت ذات الأكاديمية خلال سنة 2020 بالنشاطات التالية (أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، 2020):

- توزيع ما يفوق عن 77 ألف طرد غذائي و2093 قنطار من السميد لفائدة العائلات الفقيرة.
- توزيع ما يقارب 318 ألف كمامة و03 آلاف لباس واقي خاص بالطواقم الطبية.
- تنظيم أكثر من 1130 عملية تعقيم واسعة.
- توزيع 50 ألف وجبة ساخنة لمرتادي الطرقات وعابري السبيل والعاملين في قطاع الصحة.

الخاتمة:

وتأسيسا لما قيل سابقا ، فإن هناك نتائج متوصل إليها وهي كالتالي:

- ✓ يوجد باليات ومشاريع نظرية بالنسبة لمقاربة الديمقراطية التشاركية، تنتظر التطبيق الفعلي في الميدان.
- ✓ صعوبة إشراك المواطن في عملية إعداد الميزانية التشاركية لنقص تكوينة في المجال المالي التقني.
- ✓ ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المحلية، وأهمها تلك المتعلقة الميزانية التشاركية.
- ✓ الديمقراطية التشاركية في الجزائر، شعار لتغذية الحملات الانتخابية وإلهاء الشعب.

إن التنمية في الجزائر مرهونة بتحقيق الأمن الإنساني للفرد، هذا الأخير سيكفل حتما حقوق وواجبات الفرد، مما يؤدي إلى مواطنة إيجابية فاعلة، وفي نفس الوقت مطلوب من الدولة تلبية ما يلي:

- ✓ تحرير المواطن من القيود التي قد تحرمه من المشاركة في صنع القرارات المحلية.
- ✓ القضاء على الفقر والحرمان وأشكال الظلم الاجتماعي.
- ✓ تحقيق المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص.
- ✓ مكافحة الفساد المحلي، بغرس ثقافة التبليغ لدى المواطن.
- ✓ التحسين التدريجي لنوعية حياة المواطنين.
- ✓ العمل أكثر على اعتماد النظام السياسي الجزائري اللامركزية الإدارية، الذي سيحقق أهداف تكريس الديمقراطية التشاركية وكذا مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية.

- كل هذا مرتبط باقتناع المواطن ووعيه بالمشاركة في عملية التنمية المحلية.

قائمة المراجع:

01- إسماعيل، حمزة أبو شريعة، (2014)، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية ، المجلد 41 (العدد 01)، ص ص 546-562.

02- البدري، إبراهيم أحمد، وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، (2017)، http://www.books.google.dz، تاريخ التصفح 2021.03.27.

03- البهجي، إيناس محمد، و المصري، يوسف. (2013). المواطنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

04- الحسين، عيسى، الإعلام والتنمية، (2010). عبرhttp://www.books.google.dz، تاريخ التصفح 2021.01.03.

05- العيسوي، إبراهيم. (2001). التنمية في عالم متغير، القاهرة: دار الشروق.

06- الكيالي، علي قاسم. (2008). الذات الوطنية ودور الذات في بناء الدولة وإنجاز النهوض، القاهرة: مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة.

07- بن حدة، باديس. (2017)، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، الجزائر: جامعة باتنة1، المجلد 06 (العدد 01)، ص ص282-297.

08- بوجلال، عمر، (2014-2015). الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

09- حديد، يوسف و بوعموشة، نعيم، (2019)، المواطنة في الجزائر بين دلالات المفهوم وتحديات الواقع، مجلة العلوم الاجتماعية، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي.

10- حلاوة، جمال رضا، وعلي محمود، موسى صالح. (2009). مدخل إلى علم التنمية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

11- حمدي، مريم، (2014-2015). دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري(ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة، جامعة محمد بوضياف.

12- شريف، أمين فرج. (2012). المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، القاهرة: دار الكتب القانونية.

13- زمزم، علي عيسى. (2015). مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالسلوك الانحرافي، الشارقة: مركز بحوث الشرطة.

14- عبده، سمير. (1980). الوطن العربي بين التخلف والتنمية، بيروت: مكتبة الحياة.

15- غيتاوي، عبد القادر، و نجدا، جلول، (2018)، الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: جامعة المسيلة، المجلد 01 (العدد 09)، ص ص 65-79.

16- هازل، جونسون و جوردن، ويلسون. (2011). التعلم من أجل التنمية، (تر: عبد الحميد محمد دابوه) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

17- القانون رقم 29-90. (01. 12. 1990). المتعلق بالتهيئة والتعمير. الجريدة الرسمية رقم 52 .

18- أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، (2020). تقرير نشاطات حول المخطط الاستعجالي لمواجهة وباء الكورونا.

19- البنك الدولي. (2008). أين تكمن ثروة الأمم ؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين. 2008: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية.

20- Aragones, E. (2008). A theory of parti cipatory democracy based on the real case of porto alegre . European Economic review, king's vollege london, p p 56-72.